Dr. Eng.
Nader Riad

حق المواطنة أحد ركائز الدولة العصرية

لا شك أن تاريخ مصر عبر العصور زاخر بثوابت وحقائق باقية في ذاكرته ومستقرة في ضمير الأمة، ولعل من أهم هذه الثوابت بل أهمها على الإطلاق وحدة هذا الوطن بجميع فئاته وعناصره بلا أدنى تفرقة بين هذا وذاك ، وأي مساس بهذه الوحدة يتساوى مصافها مع الخيانة العظمى الأمر الذي يستلزم جميع أبناء هذا الوطن أن تتصدى له.

كما أن هناك مسميات يمكن أن يطلق على الكثير منها "مستحدثة" لم تمر بمراحل النضج أو الإنضاج قد شاع استعمالها على غير مستوجب مثل تعبير الوفاق بين عنصري الأمة وفى قول آخر الوحدة الوطنية كما لو كان الأمر يصور حالة الوفاق تالية لحالة من الفرقة الوطنية سابقة عليه وهو أمر لم يحدث في تاريخ مصر.

مثال ذلك أيضاً اصطلاح الأقليات واستعمال ذلك في غير موضعه مما أتى بالكثير من التجاوز في الاستخدام بما يتعدى المعنى والمضمون ليصل إلى درك الخطأ الأولى أي ما لا يجب أن نخطئ فيه من ثوابت يعتبر الاعتداء عليها أو حتى المساس بها في مصاف السقطات الكبرى .

فمسمى الأقليات فى المفهوم الدولي يتمثل في نزوح جماعة لم تكن موجودة من قبل لتستقر وتستوطن فى دولة معينة مثل حالة نازحي الأرمن وإن حصلت فيما بعد على جنسيتها وراحت تطالب ببعض الحقوق نالت الكثير منها فيما اتفق على تسميته بحقوق الأقليات. لذا فان هذا المسمى أى الأقليات وحقوق الأقليات لا يتصل بأي حال من الأحوال بعنصر أصيل من عناصر هذا الوطن تواجد فيه كأحد مكوناته وتركيباته من قديم الزمان فهو جزءاً أصيلاً من نسيج وطني متكامل مثل أقباط مصر الأمر الذي ينسحب أيضا على

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

أهل النوبة والواحات وبدو سيناء وأهل الصعيد ، فكلهم مصريون فى الصميم ولا يصح بل لا يجوز بل ويحظر على أي قلم أن يسميهم بالأقليات ، فهذا مخالف للواقع والتاريخ ماضيه وحاضره ومستقبله.

وليس أدل على ذلك من موقف أقباط مصر من الحملات الصليبية المتكررة التي تسترت وراء الدين لتنال من مصر وأتوا بصليب أحضروه معهم فرفع أقباط مصر صليبهم الوطني وانضموا لإخوتهم المسلمين في الدفاع عن وطنهم المشترك وحماية ترابه المقدس.

أما حقوق المواطن ، فهو تعبير يساوى بين المواطنين جميعاً بعضهم ببعض دون الالتفات لأي من عناصر الاختلاف والفرقة الغير جوهرية طالما حصل المواطن على الجنسية المصرية ويمتد هذا أيضاً للفئات حديثة العهد بالحصول على الجنسية المصرية ، فكلهم تحت مظلة القانون متساوون، بل وتمتد أغلب هذه الحقوق للمقيمين بأرض الوطن حتى دون أن يتمتعوا بجنسيتها سواء أقاموا بصورة دائمة أو مؤقتة فلهم نفس الحقوق فيما عدا القليل منها مثل حق الترشيح والانتخاب والتوظف بالحكومة وهو ما نص عليه القانون واتفق مع قوانين باقي الدول دون استثناء.

فحق المواطنة لا يسمح بإقامة تفرقة بين البعض والبعض الآخر من مواطنيها أو حتى قاطنيها دون جنسية لأسباب تتعلق بالأصل أو اللون أو العرق أو الجنس أو الدين أو المظهر.

ولعل هذا الأمر يحتاج منا استيفاءاً للناحية العملية والتطبيقية إلى إصدار تشريع دستوري يوضح هذه الحقيقة الأساسية رغم بداهتها ليمتنع على من لا يعلم بها أن

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢)　　فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢)　　ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

يتناولها خلافا لذلك أو أن يعتبرها تفضلاً من البعض على البعض الآخر أو منحة يمن بها من لا يملكها على من يملكها أصلاً بقوة القانون .

وفى هذا الأمر كل التفسير للاهتمام من جانب الدولة بإدراج المواطنة ضمن التعديلات الدستورية والتي تعتبر في تقديري من الأدوات التي تحتاجها الدولة العصرية للعبور للمستقبل متداركة ما فاتها من أدوات لازمة لذلك.

كلنا كمصريون بلا استثناء نعتز بمصريتنا ولا نرضى عنها بديلا، نتطلع لنرى فى وطننا الدولة العصرية ، الدولة الحديثة، الدولة المثال والدولة النموذج بل ويؤكد الكثير من ذوى الرؤية المستقبلية أن مصر مؤهلة بما تملك من ايجابيات تتمثل فى أبناءها أصحاب الحضارة والعلم والطموح والرغبة فى التميز لكى تواكب العصر وتلحق بما فاتها ويفوتها كل يوم بسبب الفرص المهدرة هنا وهناك .

إن برنامج الإصلاح الذي تتبناه الدولة مع تعدد محاوره والتي تشمل الإصلاح الاجتماعي والتعليمي و التشريعي والهيكلي والاهتمام بدور المرأة تصب جميعاً في الإصلاح الاقتصادي لكي تصنع من مصر الدولة التقدمية التى ننشدها.

واذا كان ترتيب الأولويات قد وضع التقدم الاقتصادى فى أول المنظومة ، فهو بهذا لم يخطئ إذ أن التقدم الاقتصادى هو مطلب كل دولة وهو ما يجعل لسياستها وزنها في المحافل الدولية.

والمثل يأتينا كأفضل ما يكون، المثال من النموذج الالمانى للدولة التي خسرت الحرب واحتلتها جيوش أربع دول، جثمت عليها لما يقرب من خمسين عاماً وهى جيوش الولايات المتحدة ، بريطانيا العظمى ، الجمهورية الخامسة الفرنسية والاتحاد السوفيتى بكامل أبعاده.

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

ومع تقدم الاقتصاد الالمانى صعوداً ، مكتسباً ابعاداً جديدة كل يوم وثقلا متزايدا لـه مقوماتـه، أخذت مساحة الاحتلال العسكري لتلك الدول تنكمش تدريجيا لتستقر في برلين العاصمة بل عاصمة أوروبا كما يراها الالمان.

ويتصاعد النمو المستمر للاقتصاد الالمانى ليتفوق على الاقتصاد البريطانى ويتخطى الاقتصاد الفرنسى ويتجاوز الاقتصاد السوفيتى ،مما أصبح من المجافى للواقع والمتعارض مع الواقع العملي أن تظل تلك الدول الاقل في الوزن الاقتصادي مستمرة و قادرة على احتلال ألمانيا حتى ولو كان رمزيا ولمناطق محدودة من ذلك العملاق الاقتصادي الألمانى الذي يفوقها قدرة اقتصادية وتكنولوجية ويصدر للدول التي تحتله أحدث الآلات والمعدات الطبية وغيرها بل ويسلح أفضل ما في ترسانة حلف الاطلنطى الذي أصبح فيما بعد حلف الناتو الذي اكتسب تفوقه بالمتميز من الأسلحة الألمانية من الطائرات القاذفة المقاتلة "تورنادو" والدبابات "ليوبارد" التي لا يضاهيها مثيل فى ترسانة الغرب.

فمرحباً بالتعديلات التشريعية ومرحبا بكل ما يطلبه كل وزير من صلاحيات ليمكن وزارته من تحقيق خطة العمل التي تلتزم بها ويرى فى ذلك لازماً لممارسة العمل بصورة أفضل ولتصب كل عمليات الإصلاح الاجتماعى والتعليمي والتشريعى وتلك المنظمة لقانون العمل لتتكامل جميعها لتحدث انطلاقة في الإمكانيات الاقتصادية التى تحتاجها مصر الدولة والوطن والملاذ لتأخذ مكانتها تحت الشمس بما تستحقه وتكتسبه معتمدة على إخلاص أبناءها و إطلاق قدراتهم المتاحة وهى متوفرة لكل عصر كأفضل ما يكون ذلك.

ولقد كانت ولسوف تظل مصر سجلاً لتاريخ العالم وتاريخ البشر فهي مصر أم الدنيا التي ولد التاريخ بين يديها والتي لم تسمح لأي من أبناءها أن يحاول التشويش على

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

الحقائق والثوابت المستقرة الراسخة في ضمير الأمة وذاكرة التاريخ أو من يجنح إلى نفق التقسيمات النوعية أو الدينية المظلم.

دامت مصر عزيزة بأبنائها من كافة الفئات والتوجهات الوطنية وطناً يعيش فيهم قبل ان يكون وطن يعيشون فيه.

دكتور مهندس / نادر رياض

www.naderriad.com

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢)　　فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢)　　ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة